**انتهاك الشرعية الدستورية في لبنان**

26-12-2022 | 10:06 **المصدر**: "النهار"

**أنطوان مسرّه**

لنتخيّل هيئة انتخابية، المجلس النيابي، مجتمعًا باستمرارية في سبيل انتخاب رئيس الدولة، بعد ساعة، ساعات معدودة، بضعة أيام... ثم يصدر قرار يحدث اضطرابًا في تكوين الهيئة الناخبة المجتمعة اضطراريًا! والأخطر من ذلك: يحصل الاضطراب في تكوين الهيئة الناخبة البرلمانية ليس من خلال رزمة قرارات، بل بالتدرج مما يُهدد مسار عمل الهيئة الناخبة المجتمعة قسرًا وعلى عجلة!  
\*\*\*  
لم يحدث في تاريخ الحقوق انتهاك لجوهر مفهوم الشرعية légitimité كما في لبنان. لم يحدث انتهاك لجوهر القانون ومرتكزاته المعيارية وشرعيته كما في لبنان! لا أريد ذكر مؤسسة عريقة انتميت إليها طوال سنوات وما أزال أحمل هاجس مصداقيتها الدستورية والاجتماعية.

ان الغاء انتخاب مرشحين انتخبوا نوابًا قد يكون له مبرراته القانونية والتقنية. لكن في أي أوضاع؟ أي واقع؟ أي زمن لاصدار القرارات؟ سيقول أحد القانونيين، ولا أقول الحقوقيين: القانون هو القانون! كلا! في الحالة حيث المجلس النيابي مجتمع باستمرارية كهيئة انتخابية لانتخاب، بالسرعة القصوى، رئيس جديد للدولة، الآن، بعد ساعات، أيام معدودة، أسبوع... يطرح التدخّل في الواقع الزمني الدستوري إشكالات جوهرية حول الشرعية légitimité، ولا نقول القانونية légalité، وسمو الدستور وتراتبية القيم والمعايير الدستورية. من الطبيعي والجائز طرح ضرورة التمييز بين العمل السياسي بمعنى علاقات القوى والنفوذ وبين القانون الناظم للشأن العام.  
  
يعني اضطراب شرعية هيئة انتخابية مجتمعة في حالة طوارئ بعضو واحد أو بعض الأعضاء ان المؤسسة الضامنة لسمو الدستور وللشرعية الملازمة لثبات الدولة وفاعلية القانون effectivité du droit تتدخل بهدفية سياسية وليس سياسيًا polis بمعنى أرسطو في علاقات القوى في السياسة الآنية.  
  
بالإضافة الى ذلك ان اصدار قرارات دستورية بالتدرج في شأن متعلق بالانتخابات النيابية، وليس دفعة واحدة حرصًا على ثبات الشرعية وفاعليتها وعدم تجزئتها، قد يفتح مجالاً لتأويلات في الحياة السياسية اليومية.  
  
لا نتطرّق الى مضمون أي قرار قد تكون حيثياته قانونية. الموضوع هو جوهر الشرعية légitimité في الحالة الحاضرة للبرلمان اللبناني المجتمع في حالة طوارئ قصوى. ما يطرح تساؤلات هو واقع المؤسسة بالذات التي تصدر قرارات بدون بوصلة في ما يتعلق بالترابط بين الزمن والقانون والطبيعة الزمنية للقانون temporalité du droit.  
  
تنص المادة 75 من الدستور "ان المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية ويترتب عليه الشروع حالاً في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أو أي عمل آخر".  
  
حالاً وبدون مهلة، ما يعني وجود حالة طوارئ كما في أي مستشفى وبالتالي بدون أي اضطراب. الحاجة بالتالي الى مثاقفة قانونيين حول مفهوم الشرعية ومثاقفة مثقفين بدون خبرة ومخادعين. لا تعني الشرعية "مجرد منطق قانوني، بل هي ملازمة لأبعاد مادية وجوهرية للحق وليست مستقلة عن مبدأ الفعالية":  
  
Denis Alland et Stéphane Rials, dir. Dictionnaire de la culture juridique, Lamy-PUF, éd. 2003, 1650 p. pp. 629-633.  
  
ودراستنا: "الزمن والقانون: طبيعة المهل الدستورية كضمانة للشرعية والأمان القانوني، الكتاب السنوي للمجلس الدستوري، 2009-2010، ص 445-469.  
  
ان مرتكز الشرعية légitimité هو زمنية القانون وبالتالي الاستقرار والثبات بدون اضطراب اذ تُطرح القضايا الحقوقية زمنيًا وبشكل يحقق الاستقرار وكل حقوقي هو محافظ ضمانًا للاستقرار:  
  
« Le phénomène juridique se situe dans le temps (…). Une certaine stabilité du droit est inhérente à sa fonction (…). Tout juriste est un conservateur, car il est soucieux de la sécurité et de la stabilité des rapports entre les hommes, même lorsqu’il critique l’ordre établi (…). Afin d’éviter le prolongement néfaste de situations précaires, la loi impose, pour l’accomplissement ou le déroulement des procédures, des délais destinés à en rythmer le cours » (Jean-Louis Bergel, Théorie générale du droit, Dalloz, 4e éd., 2003, 374 p., pp. 119-142).  
  
في مقاربة مزدوجة حول الشرعية وزمنية القانون صدرت القرارات الدستورية المتعلقة بانتخابات 2009 و 2014 دفعة واحدة بدون اضطراب في الشرعية وكذلك في المجالس الدستورية السابقة بدون مخاطر تدخل سياسي في أي توازن قوى آني.  
  
في حوار مع أحد المزارعين الذي لم يدرس القانون قال لي: انها حالة تُشبه حفلة زواج حيث يتدخّل أحدهم ويقول للعروس: وجدت لك اليوم زوجًا أفضل! قد يكون أفضل في مواصفاته الشخصية والاجتماعية (والقانونية) ولكن ليس في زمن الاحتفال والمراسيم القانونية بالذات!